العنوان:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922 - 1948
المؤلف الرئيسي:	أبو غزالة، هبه حسان احمد
مؤلفين آخرين:	سرور، موسى(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 191
رقم MD:	789856
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، حكومة الانتداب البريطاني، استقلالية القرارات، إدارة شؤون الأوقاف، ملكية الأراضي، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/789856



"المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922-1948"

"The Supreme Muslim Council :The Paradox of Independent Power Between British Mandate Rule and the Awqaf Administration 1922-1948"

هبه حسان احمد ابوغزالة

إشراف

الدكتور موسى سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين

2016



"المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922-1948"

The Supreme Muslim Council :The Paradox of Independent Power Administration Between British Mandate Rule and the Awqaf 1922-1948

هبة حسان أحمد أبو غزالة 1105336

24 أيار 2016

لجنة الإشراف والمناقشة

د.موسى سرور (رئيسا) ____________________

د.رنا بركات (عضوا) ______________________

د.محسن يوسف(عضوا)__________________

قدمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الاسلامي من كلية الدِّراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

2016م

الإهداء

الى وطني الغالي
لكل شريف بهذه الأمة، إلى كل صانع قرار خذ العبرة
الى كل شهيد كان يظن الأمل قريب، إلى كل طفل يرى الأمل بالنصر قريب .

الى أبي الغالي نبع العطاء، الرجل الذي وضع عمره بين يدي، وجعل مني إنسانة تثق بنفسها و لها دور في المجتمع، أبي يا أغلى ما في الكون نجاحي وإصراري على هذه الرسالة أهديه لك، ولا انسى أمي رحمها الله الأم المثالية التي علمتني الإصرار على السعادة والنجاح، وأن الحياة بحاجة إلى قوة وثقة بالنفس، وبحاجة إلى القلب الطيب والعقل السليم.إلى زوجي الغالي مساعدي على النجاح وشريك حياتي بكل ما فيها، وإلى الانسان العزيز الدكتور موسى سرور المشرف على رسالتي وصانع طموحي. وقوفك إلى جانبي صنع هذه الرسالة. فلك الفضل والشكر .

شكر وتقدير

" مَنْ لا يَشْكُر النّاس لاَ يَشكر الله عزّ وجلّ".:قالَ رَسولُ الله

يَسُرُّني ويُشَرِّفُني في مُسْتَهلِّ هذه الدِّراسة أنْ أتقدَّم بِعَظيم شُكري وامْتناني للدُّكتور موسى سرور على ما بَذَلَه مِنْ جَهدٍ وافر، وقلبٍ مُخْلصٍ، ومُتابعةٍ دَقيقةٍ، وتوجيه دائم لإخراج هذا البَحث إلى النُّور، فله منِّي الشُّكر الجَزيل والعِرفان، وأدعو الله أن يُوفِقَه في علمِه لخدمَةِ الأجيال اللاحِقَة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محسن يوسف والدكتورة رنا بركات على قبولهم المشاركة في نقاش هذه الرسالة وعلى ملاحظاتهم القيمة التي كانت لها الأثر في إخراج هذا العمل بصورته الحالية

المحتويات

الصفحة	الموضوع

<u>قائمة الملاحق</u>

الموضوع **الصفحة**

ملخص الدراسة بالعربية

أسس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بمبادرة بريطانية، واستمر يعمل تحت مظلة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين و كان من بين مهامه إدارة ملف ملكية الأراضي الفلسطينية خاصة الوقفية منها.كلف مفتي القدس الحاج أمين الحسيني بادارة المجلس منذ تأسيسه عام 1921 وحتى عام 1937.حيث شهد هذا العام عزل المفتي عن رئاسة المجلس نتيجة اتهامه بالقيام بأعمال ضد الانتداب البريطاني ومن أبرزها الثورة الفلسطينية عام 1936. ومنذ عزل المفتي انتقلت إدارة المجلس إلى سلطة الإنتداب البريطاني مباشرة حتى عام 1948 تاريخ انتهاء الإنتداب البريطاني.

حاولت الدراسة ايضاح مدى استقلالية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة مؤسسة الإفتاء الممثلة بالحاج امين الحسيني في أخذ القرارات ورسم النظام الخاص بإدارة شؤون المسلمين بعيداً عن السياسة البريطانية. وتفترض الدراسة أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أوجد من قبل حكومة الإنتداب البريطاني لتمرير السياسة البريطانية، وإحتواء سلطة الإنتداب للمؤسسة الدينية، وأن هذا المجلس لم يخرج في نشاطاته وأدواره عما رسم له من قِبل حكومة الإنتداب، وأن ما قام به جاء لخدمة حكومة الإنتداب وتيسير إدارتها للبلاد.

اعتمدت هذه الدراسة مصادر أولية تمثلت في محاضر قرارات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة في أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس ، بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق محفوظة في أرشيف دولة اسرائيل و التي تكمن اهميتها بتوضح منظومة عمل المجلس وأهم الايدلوجيات التي أدير على اساسها. كما تم الاعتماد ايضا على مجموعة من الصحف المواكبة لأخبار المجلس وأهم مجريات الاحداث الخاصة بالمجلس على الساحة الفلسطينية مثل صحيفة فلسطين. وبإستخدام هذه المصادر واعتماداً على العديد من المناهج (المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي المقارن والمنهج التاريخي التحليلي) حاولت الدراسة إثبات فرضيتها بأن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عبارة عن مؤسسة بريطانية تدار بيد عربية لمحاولة تمرير السياسة البريطانية، وإدارة ملف الأراضي بقوانين بريطانية، وان المجلس بنظامه الذي قام عليه ومصادره المالية كان تابعا للانتداب البريطاني، ولم يحاول الخروج عن السياسة المرسومة له الا بالإستنكار والشجب حتى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى.هذه الثورة التي اجبرت القيادة الفلسطينية التقليدية خاصة مفتي القدس بتغيير مواقفها وسياستها تجاه حكومة الانتداب البريطاني. وخلال تلك الفترة وعند محاولة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الخروج عن هذه السياسة خاصة تبنيه سياسة جديدة تمثلت بالدفاع عن الاراضي الوقفية

وغير الوقفية من خطر انتقالها للحركة الصهيونية، وشراءه باموال المجلس لبعض قطع الاراضي المهددة بالانتقال للحركة الصهيونية، كان مصيره العزل عن مناصبه وملاحقته من قبل حكومة الانتداب، مما دفعه للهرب من فلسطين الى دول متعددة كان أخرها لبنان. وبعزل رئيسه المفتي تم تسليم المجلس منذ عام1937 لإدارة بريطانية برئاسة كبركرايد البريطاني حتى عام 1948، إذ انتهى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بإنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين، وانتقلت ملفاته للإدارة الأردنية حتى عام 1967 .

Abstract

The Islamic Supreme Council was established based on a British initiative. It worked under the British mandate cover and one of its duties was to manage the ownership of Palestinian lands, especially Waqf properties. Mufti of Jerusalem, Haj Ameen Al-Husseini was the head of the council from 1921-1937. In 1937,Haj Ameen Al-Husseini had been isolated from his position because of his actions and activities against the British mandate, the Palestinian revolution which was in 1936 is an important example of his actions. After that, the British mandate had controlled over the Islamic council until 1948.

This study attempted to clarify the extent of the Islamic Supreme Council independence headed by Haj Ameen Al-Husseini in making decisions and setting a special system to manage Muslims affairs far away from the British policy. Also, it assumes that the Islamic council was found by the British government in order to pass the British policy, to comprehend the religious institution by the British authority, and that the council didn't cross out the lines which the British mandate have already set. Moreover, to make sure that what the council had done was to serve the mandate and facilitate its duties.

This study adopted some primary resources such as decision records of the Islamic council which are saved at the Heritage and Islamic Research centre archive in Abu-Deis, in addition to a set of saved documents in the Israeli Archive. The significance of these documents is to clarify the basic ideologies that the council was directed based on and to show the working methods and systems of the council. Plus, it employed a set of newspapers which tackled the council's news and the most important events on the Palestinian ground such as Palestine newspaper.

Based on these resources and depending on different research methods (historical descriptive method, comparative historical approach and Historical-analytical approach) the study tried to prove its hypothesis which is: first, the Islamic Supreme Council is - in reality - a British institution directed by Arabs who work to pass the British policies. Second, it manages the Palestinian lands and territories based on British laws. Third, the council and

its financial resources were following the British mandate and it didn't try to go beyond the given limits but it condemned and denounced in some cases until the great Palestinian revolution occurred.

This revolution forced the traditional Palestinian leadership, especially Jerusalem's Mufti, to change their attitudes and policies towards the British mandate government. During that period, Haj Ameen Al-Husseini attempted to break the British policies and to adopt his own policy. His new policy included: a new policy to defend the waqf and non waqf lands and territories to avoid the risk of transferring these lands to the Zionist movement. In addition, he used the council budget to buy the threatened lands in order to save them. The result was his isolation from his position, therefore, the British government pursuit him until he flee to several countries reaching Lebanon. After that, the council was ruled by the British government and headed by Keprkreid from 1937 – 1948 (the end of the British mandate over Palestine). Then, it was governed by the Jordanian government until 1967.

المقدمة

إنتهى الحكم العثماني لفلسطين الممتد اربعمائة عام بعد وضع الاستعمار البريطاني والفرنسي اتفاقيات سياسية على أساسها تم انتزاع فلسطين من الامة العربية وتقسيم خارطة بلاد الشام بين بريطانيا وفرنسا. وتمثلت هذه الاتفاقيات باتفاقية سايكس بيكو 1916، وسان ريمو 1920، بالإضافة الى وعد بلفور 1917، وتم تطبيقها بعد خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الاولى (1914- 1918) ليبدأ عهد جديد تكون فيه فلسطين فريسة للإنتداب البريطاني الممتد ثلاثين عاما. وقد مر هذا العهد عبر مرحلتين : مرحلة الحكم العسكري (1917 - 1920) ومرحلة الحكم المدني (1920- 1948) بعد دخول هربرت صموئيل كاول مندوب سامي يهودي على فلسطين.

بدأ التخطيط البريطاني لتحقيق الدولة القومية اليهودية بإعلان صك الإنتداب البريطاني لفلسطين الحامل بين طياته وعد بلفور، اذ لم تحتو صكوك الإنتداب أو حتى وعد بلفور على كلمة العرب أو الشعب العربي في ظل توكيل الجمعية الصهيوينة اليهودية لشؤون فلسطين وجعلها الشريك الوحيد للحكومة البريطانية على هذه الأرض العربية. والوطن القومي لليهود اولى اولويات الإنتداب حسب المادة الثانية من صك الإنتداب:

" تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان".

اما المادة الرابعة من صك الانتداب فقد وضحت الموقف العام من قيام مؤسسات يهودية في فلسطين:

" يعترف بهيئة يهودية صالحة كهيئة عمومية لتسيير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما. ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عنها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن
نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معرفة الذين يبغون المساعدة في
إنشاء الوطن القومي اليهودي"[1].

---

[1]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948.** ط2، عكا: دار الاسوار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص127-131.

وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية وتملك الاراضي والتجنس فقد نصت المادة السادسة والمادة السابعة على ما يلي:

" على حكومة فلسطين........ مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الاهالي، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين في أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استقرار اليهود في غير الاراضي الزراعية ومن جملتها الأراضي المدورة، والأراضي البور غير المطلوبة للأعمال العمومية " .

أما المادة السابعة : "يترتب على حكومة فلسطين أن تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعوية الفلسطينية "

وبالإطلاع على المادة الحادية عشر من صك الإنتداب نجد مدى اهتمام الإنتداب بتهيئة فلسطين خاصة اقتصاديا لصالح اليهود، حيث جاء فيها:

"------ يجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة (الجمعية الصهيونية) على أن تجري أو تستثمر بشروط الإنصاف والعدل والأعمال والمصالح العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها .وانما يشترط في هذه الاتفاقيات ان لا تتجاوز الارباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل مباشرة اوغير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال، وكل ما يزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها "[1].

النصوص السابقة تبررعدم مساهمة بريطانيا بتقديم المساعدة للعرب لإيجاد مؤسسة سياسية حاكمة لفلسطين ولو حتى ظاهرياً، وأن المؤسسات المدنية كانت تلقى دائما الرفض من الجانب البريطاني أو السيطرة الكاملة. ومثال على ذلك المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي اعتبر اداة للسيطرة غير المباشرة على أوقاف المسلمين، وايضا اداة لزيادة الانشقاق في صفوف الشعب الفلسطيني.

من جهة اخرى شجع الانتداب البريطاني ايجاد مجلس تشريعي في فلسطين ولكن لم يكن سوى أداة بريطانية تحت سيطرة المندوب السامي كون جميع أموره تقع تحت مسؤولية الانتداب مباشرة. وبذلك ساهم الإنتداب في القضاء على حلم مجلس تشريعي للعرب بالوقت الذي ساعد في تأسيس مؤسسات يهودية تكون العمود الأساسي لتشكيل الوطن القومي لليهود بعد إنتهاء الإنتداب[2]، اذ ساعدهم بإيجاد مؤسسات حكم ذاتي على أساس قانوني مثل الوكالة اليهودية التي اعتبرت حكومة داخل حكومة، واحزاب سياسية، ومؤتمرات عالمية مثل المؤتمر الصهيوني العالمي[3].

---

[1]عبله المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937.** ط1. الاردن :المطبعة الوطنية ، 2012، ص 93.

[2]ناجي علوش.**المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948.** مصدر سابق، ص36.

[3]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948.** مصدر سابق، ص127-128.

لم يملك الجانب العربي التجربة السياسية قبل وخلال فترة الإنتداب البريطاني رغم تأسيس النخب الاجتماعية والسياسيين العديد من الجمعيات والاحزاب السياسية الممثلة افكار وايدلوجيات مؤسسيها، فالقسم الاول المؤسس في بداية الانتداب اتخذ غطاء الجمعيات الادبية لتحقيق اهداف سياسية افتضحت مع الزمن أو من خلال العملاء، وتسريب الاخبار لسلطات الإنتدابية. ومن أبرز هذه الجمعيات روضة المعارف، وجمعية مقتطف الدروس، والاخاء الارثودكسي، وجمعية الناشئة الادبية، إذ رفعت هذه الجمعيات شعار تعلم اللغات العربية والانجليزية والفرنسية والإصلاح والتهذيب الإجتماعي وترقية الشباب أدبيا وإقتصاديا وتجاريا[1]. كما مارست مؤسسات أخرى العمل السياسي بشكل واضح كاللجنة التنفيذية، واللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا، وقادت كل منهم الساحة الفلسطينية لمرحلة زمنية معينة، فاللجنة التنفيذية امتدت من 1920الى 1934 وفيها كان الاجماع على اعتبارها ومؤتمراتها الوطنية الممثلة في كاظم الحسيني هي الناطقة باسم الشعب الفلسطيني وظل هذا الحال لحين موت موسى كاظم الحسيني، واعلان حل اللجنة التنفيذية لنفسها تلقائيا.

أما المرحلة الثانية من عام 1934-1937إذ نما نفوذ الحاج امين الحسيني كرئيس للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى والمؤسسة الدينية حتى عام 1937، بعدها انتخب رئيساً للجنة العربية العليا من عام 1937-1948بالإجماع الى حين وقوع النكبة الفلسطينية ممثلاً المرحلة الثالثة[2]. ورغم اختلاف الافكار الا أن النتائج لم تختلف على ساحة الواقع الفلسطيني، اذ في النهاية كان المصير الفلسطيني السياسي والحزبي واحد وهو "النكبة ".

أوجب سعي إدارة الإنتداب البريطاني احتواء المؤسسات الدينية والقضائية والتشريعية في فلسطين إيجاد هيئة دينية إسلامية رسمية لملء فراغ التبعية الإدارية والقانونية والتشريعية[3] كنوع من التحايل على الجانب العربي بإمتلاكه مؤسسة ولو دينية كرمز على الاستقلال الذاتي .

بدأت هذه السياسة الاستعمارية بدعوة المندوب السامي مجموعة من علماء وأعيان فلسطين وكبار موظفي الحكومة البريطانية إلى إجتماع في 9 تشرين الثاني 1920 من أجل تباحث إدارة الشؤون الإسلامية الشرعية في فلسطين[4]. وترأس هذا الإجتماع المندوب السامي نفسه، وكان ذلك في التاسع من

---

[1]ناجي علوش. **المقاومة العربية في فلسطين (1917م-1948)**. مصدر سابق، ص36.
[2]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917م-1948**. مصدر سابق، ص135.
[3]عبله المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937**. مصدر سابق، ص 93.
[4]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948** . مصدر سابق،ص205.

شهر تشرين الثاني سنة 1920. وقرر المجتمعون تعيين لجنة خاصة لبحث سبل إدارة الشؤون الإسلامية ووضع نظام جديد لتشكيل مجلس شرعي إسلامي لإدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وصادق على هذا النظام المندوب السامي في اليوم الثاني عشر من شهر آذار سنة 1921 ونشر بعد أيام قليلية في الجريدة الرسمية وبالتحديد في الخامس عشر من شهر أيار 1921[1].

وبناءً على هذا النظام المقر، تقرر تأسيس هيئة إسلامية عليا وذلك بإنتخاب مجموعة من العلماء والقضاة والمفتين ورجال القانون المسلمين، تتكون من رئيس وأربعة أعضاء منتخبين. وجرت أولى الانتخابات لاختيار رئيس المجلس وأعضائه عام 1922[2]. وقد عرفت باسم المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى و نال الحاج أمين الحسيني مفتي القدس منصب الرئاسة، وأما الأعضاء الأربعة فكانوا: عبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس والمفتي الشيخ محمد مراد عن قضاء حيفا وعبدالله الدجاني القاضي السابق عن يافا والحاج سعيد الشوا عن لواء الجنوب .

ومن أهم الصلاحيات التي منحت للمجلس الإشراف على الشؤون الشرعية الإسلامية والأوقاف وإدارة المحاكم الشرعية وتعيين قضاتها ومفتشيها وموظفيها. وبناءً على المادة الثامنة من قانون عام 1921 يتوجب على المجلس الحصول على موافقة حكومة الإنتداب في كل شخص يتم إختياره للعمل في هذه المؤسسة وتوابعها. مكنت هذه المؤسسة الدينية المهمة الحاج أمين الحسيني بالإضافة إلى تعينيه مفتياً للقدس في نفس الفترة، من أن يجعل من نفسه قائدا عربياً لم يشتهر فقط داخل فلسطين وإنما أيضا خارجها، وبذلك أصبح رمزا سياسياً مؤثراً[1].

منذ تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وحتى خروج المفتي من فلسطين عام 1937 في خضَم أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى امتلأت صفحات الجرائد الفلسطينية بأخبار بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، ودعوة المفتي ومجلسه للدفاع عن أراضي فلسطين. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أوردت صحيفة الجامعة العربية في تاريخ 23-8-1928 تحت عنوان "أندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الأهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية " نجد الصحيفة توضح مسألة بيع الأراضي من قبل الفلسطينيين إلى السماسرة اليهود، وتناشد الصحيفة المسؤولين لإيجاد حلول لهذه المشكله قبل أن تصبح كل أراضي فلسطين ملكاً لليهود. لكن ظلت المشكلة قائمة إلى تاريخ 20-6-1929 عندما نشرت صحيفة فلسطين مقالة بعنوان "المجلس ومشتري

[1] سعيد.بسام سامي قطينه رمان. **المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى سجل منتخبو المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى في القدس وقراها 1925**. ج1،ط1. بيت المقدس:وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراثوالبحوث الاسلامية ، 2010،ص6 .

[2] عبد الكريم العلوجي. **الحاج امين الحسيني المفترى عليه** . ط1. دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي،2010،ص23.

الأراضي : لوجه الوطن يا ترى أم لوجه الانتخابات؟ إن المجلس الإسلامي الأعلى قد استيقظ من نومه وتعدى مرحلة الخطابات إلى مرحلة التنفيذ العملي، وبدأ يسابق الحركة الصهيونية بشراء الأراضي وجعلها جزءً من الأوقاف وخاصة إنها تشترى بمال الوقف"[2].

ولتحقيق هدف حماية الأراضي من البيع والسمسرة لليهود، قام المجلس بأعمال وإنجازات بسيطة بعد عام 1933 تقوم على فضح بائعي الأراضي والسماسرة، وأيضا بدعوة الأئمة والخطباء لإلقاء الخطب في المساجد للحديث فيها عن قدسية أرض فلسطين، والمشاركة في المناسبات العامة لحث المشاركين خاصة كبار ملاك الأراضي بالتعهد عدم بيع الأراضي لليهود. ويمكن القول بأن الأعمال التي قام بها المجلس كانت رداً على سياسة وأعمال الصندوق القومي اليهودي الهادف إلى شراء الأراضي رغم إمكانيات المجلس المادية المتواضعة.[3]

الإشكالية وأسئلة الدراسة والفرضيات:

الإشكالية:

نلاحظ من خلال ما سبق رغم أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أسس بمبادرة بريطانية، وتحت مظلة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ذات السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تقويض دعائم الهوية الوطنية ورموز الصمود الوطني والتي شكلت الأرض وملكيتها أهم دعائمها ورموزها، الا أن هذا المجلس حاول إدارة ملف ملكية الأراضي الفلسطينية خاصة الوقفية منها، والدفاع عنها.

فهل دور المجلس جاء وفق السياسة البريطانية التي رسمت له وبالتالي تماشيا مع السياسة البريطانية ؟ أم أنه بنشاطاته المتعددة في الدفاع عن ملكية الأراضي جاء متحديا وخارجا عن الهدف الذي حدد له؟

وهل كان الهدف من إنشائه ووضعه تحت رئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني طوال فترة عمله محاولة لاحتواء المؤسسة الدينية ورموزها ؟ وهل ما قام به هذا المجلس جاء لتمرير السياسة البريطانية من خلاله وإظهار الوجه الإيجابي لسلطة الانتداب ؟

---

[1] بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**. مصدر سابق، ص206-209.

[2] أسعد داغر. "أأندلس أخرى في فلسطين :نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الأهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية " . **مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939**. جمع وتقديم حماد حسين . جنين:المركز الفلسطيني للثقافة والاعلام،2003،ص54-57 .

[3] .حمد احمد يوسف.**الوقف الاسلامي في فلسطين** . ط2، ج1. فلسطين:وزارة الاعلام بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية ، 2010، ص 111.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة مؤسسة الإفتاء وبحكم تبعيتهما لحكومة الانتداب جاء لتمرير السياسة البريطانية، واحتواء سلطة الانتداب للمؤسسة الدينية، وأن هذا المجلس لم يخرج في نشاطاته وأدواره عما رسم له من قِبل حكومة الانتداب، وأن ما قام به جاء لخدمة حكومة الانتداب وتيسير إدارتها للبلاد.

الإطار الزمني للدراسة:

الفترة التي تتناولها الدراسة تغطي بشكل أساسي فترة رئاسة الحاج أمين الحسيني للمجلس منذ تأسيسه عام 1921 وحتى عام 1937،عندما اتخذت سلطات الإنتداب قرار فصله من رئاسة المجلس عام 1937 نتيجة لنشاطه المعادي لسياسة الإنتداب بعد إندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى 1936. ومنذ عزل المفتي انتقلت إدارة المجلس إلى سلطة الإنتداب البريطاني مباشرة حتى عام 1948 تاريخ انتهاء الإنتداب البريطاني. ففترة رئاسة المفتي تمثل العصر الذهبي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وتعدد نشاطاته وأعماله، في حين اعتبرت الفترة اللاحقة فترة موت سريري لهذا المجلس إذ كان عبارة عن مؤسسة خالية من المضمون.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بتناولها موضوع كيفية عمل ومحاولة المجلس منع التعديات على أراضي فلسطين، خاصة الوقفية منها، رغم أنها مؤسسة تابعة للحكومة الانتدابية البريطانية؛ ومواقف وسياسات هذا المجلس تجاه نقل جزء من الأراضي إلى الملكية اليهودية .

كما أن هذه الدراسة تكشف عن دور السلطات الانتدابية في تشكيل مؤسسات تصور على أنها وطنية تعمل لصالح الوطن وتظهر كأنها مناقضة لسياسات السلطات الاستعمارية.

المنهجية:

لدراسة هذا الموضوع تم دراسة وتحليل وثائق المجلس والمحفوظة في أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس للوقوف على آليات عمل المجلس وما حققه وما لم يحققه، بالإضافة إلى تحليل محاضر اجتماعات هذا المجلس لمعرفة آليات عمله وتمويله في ظل قوانين الإنتداب البريطاني. بالاضافة الى تحليل وثائق المجلس في الارشيف الاسرائيلي.

كما تم تتبع ومن ثم دراسة وتحليل مضمون ما كتب في الصحف الفلسطينية المعاصرة كصحيفة فلسطين، الوقائع، الجامعة العربية، والصراط المستقيم، وذلك للوقوف على النداءات التي كان يطلقها زعماء ومشايخ القرى للمجلس لمطالبته بحماية أراضيهم من التهويد ومن السماسرة، وأيضا الوقوف على إنجازات هذا المجلس عبر ما كتبته الصحف.

كما تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي والمنهاج التاريخي المقارن، وذلك لمعرفة آليات عمل وإنجازات وإخفاقات المجلس في ضوء هذه العلاقات المعقدة بين كل ما ذكر.

مراجعة الادبيات:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجلس من عدة جواب ومنها ما تخصص بالمجلس كدراسة :

Kupferschmidit(U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عشرة فصول تناولت الحديث عن السياسية الاستعمارية التي أدت إلى نشوء المجلس وكيفية إدارته وإجراء الإنتخابات لإختيار رئيس المجلس، وتوضيح المهام التي وقعت على عاتق المجلس، والسياسة البريطانية تجاه أوقاف فلسطين وإدارتها، ثم الحديث عن المؤتمرات الإسلامية كالمؤتمر الاسلامي عام 1931 . وتتصف هذه الدراسة بإيضاح سيرورة العمل لدى المجلس دون الحديث عن المجلس كمؤسسة استعمارية.

ومن الدراسات الانجليزية الاخرى دراسة رشيد الخالدي :

Rashid Khalidi ,*The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Beacon Press; Reprint edition (September 1, 2007).

ويصف هذا الكتاب عملية السيطرة السياسية للإنتداب البريطاني على فلسطين لخلق الدولة اليهودية من خلال إحداث زيادة سكانية يهودية وخلق كيان يهودي على حساب العرب الذين ناضلوا لإيجاد كيان سياسي خاص بهم، الا انهم ظلوا داخل قفص حديدي وعليه تمتد صعوبة حل القضية الفلسطينية حتى هذا اليوم وهذا ما يفسرعوامل فشل الفلسطينين في الاستقلال حتى اليوم .

وفي كتاب باربرة سميث:

Barbara J: Smith, *Roots of Separatism in Palestine, The British Economic Policy, 1920-29*, Hardcover – Import, Tauris & Co Ltd (January 1, 1993).

يناقش كتاب باربرة سميث مشكلة الاوضاع الاقتصادية التي انتشرت في جميع رجاء فلسطين في بداية الانتداب البريطاني والتي أوصلت الفلسطينين واليهود الى الفوضى وعدم تقبل الأخر وتفكك العلاقات العربية اليهودية اكثر من السابق خلال عام 1929، وكيف ساهمت بريطانيا في تعزيز الانفصال في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود وحتى القادم الجديد من اليهود كان يتجنب التعامل مع العرب مما أدى الى زيادة الازمة الاقتصادية. كان الحل لهذه الأزمات تشجيع الهجرات اليهودية خاصة انها أصبحت الأمل في خلق مشاريع اقتصادية، الا أن الأمل اغلق بوجه العرب وفتح أمام اليهود كيان اقتصادي منفصل وخاص مما سبب في النهاية نكبة 1948 الناتجة عن احتداد الصراع بين الجانبين .

تناولت معظم الدراسات الأخرى موضوع المجلس ضمنيا عند الحديث عن فترة الإنتداب البريطاني أو دور الحاج أمين الحسيني ومكانته وزعامته ومن هذه الدراسات نشير الى دراسة بيان نويهض الحوت والتي جاءت بعنوان " القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948" الصادرة عن دار الهدى من بيروت عام 1986 .

وأيضا نشير إلى دراسة عبد الكريم العلوجي في كتابه " الحاج أمين الحسيني المفترى عليه" الطبعة الأولى الصادرة عن دارالكتاب العربي في القاهرة عام 2010، فقد طرح كيفية تصدي الحاج أمين من خلال نفوذه السياسي لعملية استعمار الأرض الفلسطينية وكيفية تحول نفوذه لقضايا خارج فلسطين مثل الإنضمام لثورة الكيلاني في العراق 1941.

كما أن هنالك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من خلال الحديث عن ملكية الأراضي في فلسطين في ظل الإنتداب البريطاني. ونشير في هذا الخصوص إلى دراسة محمد سلامة النحال في كتابه "سياسة الإنتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية " الطبعة الثانية الصادر عن مطابع الكرمل الحديثة في بيروت في عام 1981، الموضح للأطماع الإستعمارية في الوطن العربي والاتفاقيات الدولية التي شرعت احتلال أراضي فلسطين ومسألة الهجرة الصهيونية لفلسطين ومنح الامتيازات الاقتصادية الكبيرة للشركات الصهيونية لشراء الأراضي وامتلاكها .

وبالإنتقال لمقالة سميح حمودة "الإستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس الحفاظ عليها "المنشورة في حوليات القدس العدد 11 لعام 2011 من صفحة 33-41، توضح الدراسة أحداث الصراع بين الشركات الصهيونية والمالكين العرب على ملكية قطعتين

كبيرتين من الأرض الفلسطينية،هما أراضي جبل كنعان في منطقة صفد، وأراضي الغوارنة في السهل الساحلي بين عكّا وحيفا وقد اعتمدت الدراسة على وثائق عربية محفوظة في مؤسسة إحياء التراث .

و كتاب تيسير جبارة" الحاج محمد أمين الحسيني مفتي القدس – رئيس المجلس الإسلامي الشرعي "الصادر عن دار الفرقان عام 1995، والمكون من ثمانية فصول تناول فيه حياة أمين الحسيني من حيث المراحل الاجتماعية والثقافية والسياسية وقيادة الصراع السياسي في مواقف مختلفة.

ومن الكتب المثيرة للاهتمام كتاب المفتي الأكبر" تسفي البيلغ المترجم من قبل مصطفى كبها والصادر عن مؤسسة الأسوار في عكا عام 1991 إذ نجد الكاتب قد قسم كتابه إلى مرحلتين: مرحلة المفتي ما قبل 1948 وأهم نشاطاته في فلسطين، والمرحلة الثانية ما بعد 1948.

وأيضا كتاب سناء حمودي في "مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني)المقسم إلى أربعة أقسام: القيادة السياسية والنخبة، انطلاقة العمل الوطني في فلسطين،الحركة الوطنية سياسيا وعسكريا،الحاج أمين الحسيني والقيادة الخارجية.

ولكن حسب اعتقادي لا توجد دراسة متخصصة تتناول اشكالية بحثي المتعلقة بإشكالية عمل المجلس في حماية الأراضي، رغم كونه مؤسسة بريطانية ورئيسها معين من قبل سلطة الاحتلال البريطانية .

وقد قسمت بحثي هذا إلى ثلاثة فصول :الفصل الأول جاء بعنوان المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الفكرة والتأسيس وفيه سأتطرق إلى فكرة وتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى، ومهام المجلس، وانتخابات المجلس ورئاسته، وميزانيته.

اما الفصل الثاني فعنون بموقف وسياسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تجاه الإعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين مابين الفترة الواقعة بين عامي 1922-1937،وفيه سأتحدث عن موقف المجلس الإسلامي الأعلى من القوانين البريطانية الخاصة بالأراضي الأميرية والخاصة والوقفية، والاعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين خلال عهد الإنتداب، بالإضافة إلى موقف المجلس الإسلامي الأعلى من قضايا أراضي طولكرم (وادي الحوارث – الطيرة –أم خالد – الطيبة) كحالة دراسية، وموقف المجلس الإسلامي الأعلى من الإعتداء على الاملاك الوقفية.
والفصل الثالث فموسوم بالإنجازات والإخفاقات للمجلس الإسلامي الأعلى مابين 1921- 1948 سأتناول فيه الإنجازات والإخفاقات للمجلس الإسلامي الأعلى مابين 1921-1937 والمجلس الإسلامي الأعلى ما بعد فترة أمين الحسيني 1937- 1948 .

الفصل الاول

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى : الفكرة والتأسيس

مقدمة الفصل الأول:

في الفترة الأولى من الإنتداب البريطاني 1917- 1920 ظهرت النخب الاجتماعية المسيطرة على المواقع والمناصب السياسية الحائزة عليها من خلال الوراثة الكاملة في العهد العثماني، أو من خلال انتساب النخب لعلماء وأعيان من عائلات إقطاعية احتلت أعلى سلم اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني. قادت هذه النخبة الاجتماعية وأسست مجموعة من المؤسسات "الوطنية" الحائزة على موافقه بريطانية في انشائها، ومنها اللجنة التنفيذية التي عملت مابين 1920- 1934، والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين 1922-1948والذي نحن في صدد الحديث عن فكرة انشاءه وتأسيسه في هذا الفصل. واللجنة العربية العليا ما بين 1934- 1939، والهيئة العربية العليا التي عملت ما بين 1946-1948.

سيتناول هذا الفصل تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وما أنيط به من مهام، والإنتخابات لعام 1922 ولعام 1926، وميزانية المجلس وأهم وارداته من الإيجارة والحكر والإستبدال، وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على سجلات محاضر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة بمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى: الفكرة والتأسيس:

أثيرت مشكلة إدارة وتنظيم شؤون المسلمين مع خضوع فلسطين للإنتداب البريطاني، إذ كانت تدار شؤون الاوقاف خلال الفترة العثمانية من قبل السلطان العثماني، الذي اعتبر الأساس الأول في السلطة التشريعية وخليفة للمسلمين. ولكن في سنة 1908 تحولت السلطة التشريعية من يد السلطان إلى الهيئة التشريعية التي أوجدها الدستور بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد من قبل الاتحاد والترقي. وفي سنة 1914 أصبحت وزارة العدل بمثابة السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق الشرع، بعد أن كانت بيد شيخ الإسلام. أما تسجيل الاملاك الوقفية وإدارتها فقد كان تحت اشراف وزارة الأوقاف[1]، وعليه أصبح من الضروري البحث عن بديل من قبل الإنتداب البريطاني لإدارة شؤون المسلمين بعد خضوع فلسطين لقرار الإنتداب البريطاني العسكري 1917 والحكم المدني 1920.

بدأت الحكومة البريطانية تبحث عن شخصية قيادية قادرة على إدارة شؤون المسلمين وتأسيس مؤسسة دينية عرفت لاحقا بإسم المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى. وعليه وقع الاختيار على محمد

---

[1]. بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**. ط3، بيروت: دار الهدى، 1986، ص 205.

أمين الحسيني. وقبل الحديث عن كيفية إنشاء المجلس يجب التطرق لنبذة عن حياة محمد أمين الحسيني والعائلة الحسينية، وكيفية وصول أمين الحسيني لمنصب المفتي ورئاسة المجلس.

<u>محمد أمين الحسيني ومنصب الإفتاء:</u>

ولد محمد أمين الحسيني في القدس عام 1897 وهناك من يقول أنه ولد عام 1895 أو 1896[1]. والده طاهر الحسيني مفتي القدس. وقد أنهى أمين الحسيني تعليمه للمرحلة الاعدادية في مدينة القدس متقنا اللغة العربية إلى جانب التركية، و اللغة الفرنسية التي أجادها عن طريق مدارس الفرير. وعند إتمامه المرحلة المدرسية انتسب إلى جامعة الأزهر، ولم يدم إلا عامين اذ عاد بعدها إلى القدس. ورافق والدته للحج، وأصبح يلقب بالحاج محمد أمين الحسيني[2].

بإندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، بدأت الدولة العثمانية بتجنيد الشباب العربي في سوريا الكبرى، وانضم أمين الحسيني إلى صفوف الجيش التركي و حصل على رتبة ضابط بعد عام واحد من الخدمة[3].

نتيجة لتنقل أمين الحسيني أثناء خدمته العسكرية في مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية تم إرساله للخدمة في الفرقة 46[4] في أزمير. وفي فترة لاحقه ارسل للخدمة في قواعد مختلفة من البحر الاسود، وتشير المصادر أنه استغل خدمته العسكرية لتحريض الجنود العرب على الأتراك نتيجة الظلم الواقع عليهم والمطالبة بالكفاح من أجل استقلال العرب عن الدولة العثمانية. وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة من حياته العسكرية أدت إلى صقل شخصيته الفكرية والجسدية. وقد مكث في الخدمة العسكرية مدة عامين[5].

وظهرت بصمة أخرى في خلق هذا الرجل قياديا، إذ لعب دوراً في زيادة اقبال الشباب العربي في التطوع إلى جانب الأمير فيصل رغم عدم إقبالهم منذ البداية[6]. حيث يشير معتصم الناصر في كتابه أن إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية قد أشارت إلى"أن الكابتن (س.د دبروتين) الذي جمع هؤلاء الشباب قد جمعهم بالتعاون مع رجل من الجيش الشريف اسمه الحاج امين الحسيني الذي وصف بانه مؤيد للانجليز في

---

[1].تسفي البيلغ. **<u>المفتي الاكبر.</u>** ط1، ترجمة مصطفى كبها. عكا: مؤسسة الاسوار، 1991، ص29.
[2]سناء حمودي. **<u>مفهوم القيادة السياسية فى فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى(قيادة الحاج امين الحسينى)</u>**. ط1، بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ايلول 2008، ص83-85.
[3]تيسير جبارة. **<u>الحاج محمد امين الحسينى مفتى القدس –رئيس المجلس الاسلامى الشرعى دراسة فى نشاطاته الاسلامية (1921-1937)</u>**. ط1. عمان: دار الفرقان، 1995، ص27-29.
[4]سناء حمودي. **<u>مفهوم القيادة السياسيه في فلسطين</u>**. مصدر سابق، ص87 .
[5]تسفي البيلغ. **<u>المفتي الاكبر</u>** . مصدر سابق، ص32-33.
[6]سناء حمودي. **<u>مفهوم القيادة السياسيه فى فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى (قيادة الحاج امين الحسينى</u>**. مصدر سابق، ص87 .

تلك الفترة "[1]. وبعد ذلك عمل أمين الحسيني لدى جبرئيل باشا حداد [2] المساعد العربي لحاكم القدس العسكري رونالد ستورز[3] لفترة كموظف للإدارة العسكرية البريطانية في قلقيلية، مما أدى إلى زيادة التقارب بين القيادة البريطانية في فلسطين والحاج أمين الحسيني.

جاء التحول الأخر في حياة أمين الحسيني في بداية 1919 حين عين جبرئيل باشا حداد بوظيفة مدير قسم الأمن في دمشق والذي قام بتعين الحاج أمين مساعدا له. هذا المنصب الجديد مكنه من التقرب من بلاط الملك فيصل واشترك بالمؤتمر السوري العام[4] الذي عقد بعد وعي رجال القومية العربية بالمخاطر الناجمة عن تقسيم سوريا الكبرى وإدراكهم للسياسة البريطانية والفرنسية الرامية إلى التجزئة وفقدان الوحدة العربية. ولكن في النهاية ذهبت جهود المؤتمر الأول والثاني هباءً منثوراً بعد رجوع الملك فيصل وتوقيعه اتفاقية فيصل – كليمانصو التي على أساسها اعترف فيصل اعترافاً صريحاً بقبوله بالتجزئة وإنهاء الوحدة السورية الطبيعية، والاكتفاء في اعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وتتويج فيصل ملكا عليها خلال المؤتمر السوري الثالث المنعقد في آذارعام 1920. إلا أن هذه المملكة لم تصمد سوى أربع شهور ونصف بعد طرد فيصل من دمشق في اعقاب معركة ميسلون[5].

عمل أمين الحسيني لدى جبرائيل باشا حداد والسلطات كشفت له نوايا الإنجليز نحو فلسطين وبدأت تصل أنباء عن معاهدة سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917. فراح يعمل على إقامة مؤسسات تمثل عرب فلسطين، والتي لم ترفض من الجانب البريطاني بإعتبارها مؤسسات تسهل إدارة البلاد[6]، مثل النادي العربي والمنتدى الأدبي في أوائل حزيران 1918 الذي ترأسه بعد تأسيس صديقه عارف العارف له[7] وبمساعدة أصدقاءه مثل فخري(أخيه) واسحق درويش (ابن اخته) وعبد اللطيف الحسيني (ابن عمه) وجميل الحسيني الذي كان عضواً في المنتدى الادبي، وابراهيم سعيد الحسيني وحلمي الحسيني وتوفيق الحسيني، ومحمد العفيفي، وكامل البديري وحسان البديري وموسى البديري والشيخ حسان أبو السعود مفتي الشافعية في القدس، وعبد الصمد العلمي ويوسف ياسين .[8]

---

[1]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** ط1. فلسطين: مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 2009، ص33.

[2]جبرئيل حداد: هو من اصل لبناني ومن الضباط العرب الذين شركوا في جيوش الحلفاء ومن الاشخاص الذين استقبلوا المارشال اللنبي وكان من حرس الشرف عند دخوله القدس وكان من الاشخاص الذين خدموا الانتداب البريطاني في مصر والسودان وكان يعمل في دوائر المخابرات وانضم الى جيش اللنبي: معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 .** مصدر سابق، ص34.

[3]رونالد ستورز:اول حاكم عسكري لمدينة القدس بعد وقوع الانتداب على فلسطين وقد عين من قبل المارشال اللنبي الذي ترأس ادارة ارضي العدو المحتلة التي كان مقرها في القاهرة : معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص35.

[4]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر.** مصدر سابق، ص33.

[5]سميح شبيب. **التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950.** ط1. مكتب الشؤون الفكرية والدراسات فتح، 2009، ص12.

[6]معتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** مصدر سابق، ص39.

[7]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر.** مصدر سابق، ص33.

[8]معتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 .** مصدر سابق، ص 39.